

مسؤوليات أخلاق المواطنة في تدعيم السلطة

السيادية: حالة الجزائر

أنبيل كريش

مقدمة:

بالرغم من الأهمية الحضارية والتنموية لأبعاد المواطنة ودورها في ترسيخ الديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، لتجاوز الأزمات والعقبات التي تشوب علاقة الدولة بالمجتمع أو علاقة الأفراد فيما بينهم، لا تزال الكثير من الخرائط المجتمعية تعج -ولو بدرجات متفاوتة- بتضاريس متنوعة من أشكال الهيمنة والتفاوت والصراع بين الأفراد والجماعات على حساب معايير التنافس الطبيعي العادل بين الجميع وبعيدا عن أي تمييز أو اختلاف لا يقوم على مبادئ الحق والعدل والمساواة.

ولعل من أهم الموضوعات التي أثارت الكثير من النقاش والجدل بين الفقهاء وعلماء السياسة منذ زمن بعيد (أرسطو، هوبز، بنتام، أوستن، روسو، هيغل، بودان، باركر...) الدولة والسيادة، إذ بغض النظر عن التعاريف المختلفة

مسؤوليات أخلاق، المواطنة في تدعيم السلطة السيادية: حالة الجزائر..... أنيل كريسش
التي قدمت بشأنهما يمكن القول أن الدولة تمثل المحتكر الأساسي لممارسة
السلطة والقوة كما يقول ماكس فيبر، أما السيادة فهي من أهم الخصائص
الرئيسية المميزة لها، حيث تمارس الدولة سلطتها العامة أو سيادتها كما هو
معلوم من خلال القوة أو الإجماع أو بهما معا وذلك بحسب طبيعة بناء الدولة
ذاتها وعلاقتها بالأفراد أو المواطنين الذين ينتمون إليها.

ولهذا كانت دائما قضية العلاقة بين المواطن والدولة من أهم القضايا التي
نالت الاهتمام في القديم والحديث، وخاصة ما يتعلق بمفهوم سيادة الدولة
المعاصرة تجاه الأفراد (دولة القانون، وجوب طاعة الدولة، حقوق المواطنة
وواجباتها المختلفة) في إطار السيادة القانونية والسياسية الممنوحة، حيث
يمثل القانون اليوم جوهر الدولة الحديثة الذي يساعد من الناحيتين الأخلاقية
والسياسية في تدعيم الوعي الفردي والجماعي وتنظيم علاقات أفراد المجتمع
وضبط سلوكهم من خلال دوره بطبيعة الحال في تحديد الحريات وإقرار
الحقوق وكذا صياغة مختلف الضوابط التي تنظم علاقة الأفراد ببعضهم البعض
وعلاقتهم بالدولة التي يتوجب عليهم طاعتها واحترامها¹.

وعموما، كما تسعى الورقة إلى دراسة مختلف عناصر الموضوع
الأساسية (المعرفية والنظرية)، تهدف إلى جانب التركيز على مقومات الارتقاء
بمستقبل الدولة والمجتمع في ظل التحديات الراهنة التأكيد على أهمية الاهتمام
بالجوانب القيمية والأخلاقية للمواطنة واحترام حقوق الإنسان وحياته
الأساسية، وتغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، وترسيخ مبادئ

¹ أنظر/محمد المعطي محمد ومحمد علي محمد، السياسة بين النظرية والتطبيق (مصر: دار

الجامعات المصرية، 1976)، ص 331 وما بعدها.

مسؤوليات أخلاق المواطنة في تدعيم السلطة السيادية: حالة الجزائر..... أنيل كريسش
الديمقراطية والحكم الرشيد. وذلك وفق مجموعة من المحاور تدور بصفة عامة
حول ما يلي:

- 1- المجال المعرفي والنظري لمفهوم المواطنة.
- 2- العوامل المؤثرة في مفهوم المواطنة: ملاحظات أولية.
 - الأمن الشامل.
 - ظواهر العولمة الجديدة.
 - عامل الإحباط.
 - طبيعة الدولة الوطنية.
 - المعارضة.
 - عامل الضغط والتدخل الخارجي.
 - معضلة الفساد والحكم الرشيد.
- 3- مسؤوليات المواطنة: إسقاط على تجربة الجزائر.
 - أولا: الأساس القيمي والأخلاقي للمواطنة.
 - ثانيا: أدوار المواطنة ومسؤولياتها الأساسية.
 - ثالثا: دعائم المواطنة ومصادر قوتها.
 - رابعا: الشروط الأخلاقية لدعم حركة المواطنة.

1- المجال المعرفي والنظري لمفهوم المواطنة:

في البداية يمكن الإشارة إلى أن امتداد مفهوم الأمن إلى الجوانب الاجتماعية والإنسانية المختلفة، عزز من مفهوم الحقوق ودرجة المواطنة وعوامل ارتباطها. كما أن انتشار بعض السلوكيات غير المدنية طرح حسب

مسؤوليات أخلاق، المواطنة في تدعيم السلطة السيادية: حالة الجزائر..... أنبيل كريبش
الكثير مشكلة الأمن الاجتماعي التي تركز على هوية وبقاء المجتمع، ولم تعد
هكذا الدولة الوحدة الأساسية في التحليل مادام أن الاهتمامات الجديدة
أصبحت تدور حول أمن الأفراد والشعوب وليس على أمن الدولة، وهو ما
أعطى لحقوق المواطنة مفهوما جديدا يمتد إلى قضايا ومسائل لم تعد حكرا
على جماعة دون غيرها، بل وأن معالجتها أصبحت تقتضي هي الأخرى تضافر
جهود الجميع دون استثناء.

وعليه، إذا كان الوطن لا يعني حسب معناه اللغوي سوى المكان الجغرافي
الذي يتخذه الإنسان للسكن والاستيطان، وتعبير الهوية الوطنية عن مختلف
روابط التاريخ والجغرافيا الثقافية الواسعة، فإن المواطنة ما هي إلا المحصلة
الطبيعية لحقوق وواجبات وحدة الانتماء للمكان والجغرافيا والتاريخ بناء على
معايير العدل والمساواة واحترام الحقوق.

وهذا المفهوم لا يمكن عزله عن مبدأ الارتباط بوحدة الانتماء والمشاعر
والمشاركة الحرة والواعية والمسؤولة في تقدم المجتمع وتنميته، ولا يمكن
أيضا إفراغ محتواه من القيم الأخلاقية والإنسانية الراقية التي يتمتع بها لاسيما ما
يتعلق بأبعاد الحق والعدل والتنمية والمصير المشترك¹.

وإذا كانت الفردية الليبرالية تنطلق من مسلمة "القيمة المطلقة للفرد" التي
توجد مصادرها الفكرية والفلسفية في الفلسفة الإغريقية (الإنسان معيار كل
شيء) والمسيحية (الإنسان قيمة عليا) بالإضافة إلى التيار الفلسفي والعقلاني في

¹ نقلا عن مداخلتنا، "آفاق الأمنة المغاربية في ظل أشكال المواطنة الجديدة"، قدمناها في:

الملتقى الوطني: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة جيجل، يوم 28-29/أفريل/2009

مسؤوليات أخلاق، المواطنة في تدعيم السلطة السيادية: حالة الجزائر..... أنيل كريبش
عصر التنوير الذي يربط بين الحرية والفرد¹، فإن المواطن اليوم في ظل مبدأ
المواطنة الحديث لم يعد ملكا للحاكم بقدر ما أصبح كامل الحقوق وشريكا
أساسيا في صياغة وتنظيم شؤون الجماعة السياسية التي ينتمي إليها². مادامت
المواطنة تتضمن بصفة عامة حقوقا مدنية وأخرى سياسية واجتماعية واقتصادية
وتحتاج بصورة أساسية إلى مناخ سياسي واجتماعي وثقافي لتنميتها.

وكما يمثل وجود الدولة شيئا ضروريا لوجود المواطن وحماية حقوقه،
ينبغي للمواطن أيضا أن يساهم في حماية دولته والالتزام بواجباته تجاهها بناء
على ما تقتضيه طبيعة العلاقة بين الدولة والمواطن وأهمية الحفاظ على
المصلحة أو المنفعة العامة كما يتضح ذلك من الجدول التالي:

¹ منذر الشاوي، الفكرة الديمقراطية في الفلسفة السياسية (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع
والنشر، 2000)، ص 121.

² راجع/ مجموعة مؤلفين، المواطنة ونشأة مفهوم المجتمع المدني: تجربة الشمال والجنوب-
الغرب والشرق (مصر: المركز المصري للدراسات وبحوث البحر المتوسط للتنمية، مارس
2006)، ص 14 وما بعدها

مسؤوليات أخلاق المواطنة في تدعيم السلطة السيادية: حالة الجزائر.....أنيل كريس

جدول رقم 01: بعض مقتضيات المواطنة وواجبات المواطن العامة

مقتضيات المواطنة	واجبات المواطن
- وجود قانون يعتبر عن الرغبة أو الإرادة العامة.	- الحياد.
- سلطة تنفيذية.	- الوعي وروح الإدراك.
- ترابط المواطنين وتضامنهم.	- الانفتاح على الآخر.
- الاعتراف بحرية الفرد ومساواته مع الآخرين.	- خدمة الوطن والمصلحة العامة.
- حماية المبادئ المشتركة.	- الانصياع إلى القوانين والالتزام بتنفيذها.
- الشراكة المواطنة.	- مسؤولية المواطن تجاه نفسه وغيره حاضرا ومستقبلا.
- التربية والتكوين.	
- تلبية الحاجات الأساسية.	
- مواجهة الحاضر والتطلع للمستقبل.	
- رفع قيمة الإنسان.	
- ترقية مبادئ الديمقراطية والحرية وهيئة سبل بلوغ التنمية.	

أما الوطنية فهي في كافة مظاهرها تعني ذلك الدافع الذي يؤدي إلى تماسك ووحدة وولاء الأفراد لوطنهم وتقاليده والدفاع عنه. بينما تشير الهوية إلى عن

مسؤوليات أخلاق، المواطنة في تدعيم السلطة السيادية: حالة الجزائر..... أنيل كريسش
عملية تمييز الفرد لنفسه عن غيره¹، في حين تمثل السلطة مفهوما أخلاقيا له
علاقة وثيقة بالنفوذ المعترف به.

2- العوامل المؤثرة في مفهوم المواطنة: ملاحظات أولية: لعل من أهم
العوامل التي تؤثر على حركة المواطنة اليوم بشكل إيجابي أو سلبي نذكر:

- الأمن الشامل: لا شك أن الربط بين أمن حياة الإنسان وسلامة المحيط
الذي يعيش فيه يضمن سيادة الأمن وغياب التهديد بمعناه الشامل للفرد
وللجماعة على حد سواء. ومن التطورات والتحديات المختلفة التي عرفها
الإنسان توسع مفهوم الأمن ليشمل مختلف الجوانب التي أفرزتها حالات
التشرد والاندماج المختلفة²، وازداد هكذا الحديث عن ضرورة تبني
الديمقراطية كوسيلة لتعزيز الأمن وتسوية الخلافات بالطرق السلمية. وذلك
لكون الصراع السلمي يدل على نوع من المنافسة الشريفة العادية أو المنظمة في
مختلف المجالات، ويعبر عن الدعوة الصريحة لعدم الاستعداد والتعاون بتوفير
سبل التعايش والتكامل وإيجاد الأرضية المشتركة التي تقوم على مبادئ وقيم
الحوار والتسامح والاعتراف بالآخر، خاصة في إطار تجاوز مشكلات نمو
الوعي الاجتماعي وتنوع المطالب الاجتماعية.

- ظواهر العولمة الجديدة: بغض النظر عن الجدل الدائر حول مفهوم
العولمة وانعكاساتها على الدولة الوطنية، فإن الدعوة الصريحة إلى ضرورة
التكيف معها وعدم الانعزال عنها مهمة، مادام أنها لا تمثل "في مجملها" شرا

¹ سعيد بنسعيد العلوي والسيد ولداباه، عوائق التحول الديمقراطي في الوطن العربي
(لبنان/دمشق: دار الفكر ودار الفكر المعاصر، 2006، ص 235-236).

² حول مفهوم الأمن أنظر/ جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة ونشر
مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص 412.

مسؤوليات أخلاق المواطنة في تدعيم السيادة: حالة الجزائر..... أنيل كريسش
مطلقا أو خيرا مطلقا. بالرغم من أن ثقافة المخاطر أصبحت تمثل السمة البارزة
في هذه المرحلة التاريخية حيث تقلص المسافات وازدياد المطالب باللامركزية
والوعي بالهوية، بل وبروز ضغوط وتدفقات واسعة لكل أنواع السلع والصور
والأفراد والثقافات والأفكار... ومن دون القدرة على مراقبتها أو السيطرة عليها
في بعض الأحيان من قبل الدولة الوطنية¹.

الأمر الذي ساهم في بروز الحديث بشكل كبير على ضرورة أخلاق (من
الأخلاق) العلاقات بين الثقافات والشعوب من جهة، وبين الدولة والمجتمع
المدني من جهة أخرى بميثاق أخلاقي²، ومن ثم ضمان حقوق المواطنة
والتزاماتها المختلفة.

- عامل الإحباط: الذي يطرح أكثر من غيره مشاكل التهميش أو العزلة أو
الشعور بالعجز والاستياء والنفور وعدم الثقة واليأس والإقصاء وعدم
الاحتكاك... التي تتطلب معالجتها اليوم بمزيد من تكريس قيم ومبادئ
الديمقراطية والعدالة واحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، بل وخلق
شروط الإشباع في مختلف مناحي الحياة.

- طبيعة الدولة الوطنية: محدودية دفاعات الدولة الوطنية في مواجهة
تحديات العولمة المختلفة من شأنه المساهمة في بروز توجهات قد تزيد في
درجة التأثير السلبي على الثقافة والقيم الاجتماعية الوطنية السائدة، فضلا عن
مشكلات الانغلاق والتبعية وعدم الشرعية وغيرها من مظاهر أزمة علاقة الدولة

¹ أنظر في هذا على سبيل المثال: برتران بادي، عالم بلا سيادة الدول بين المراوغة

والمسؤولية، ترجمة لطيف فرج (القاهرة، 2001)، ص 119.

² السيد يسين، الحوار الحضاري في عصر العولمة (مصر: دار نهضة مصر للطباعة والنشر،

2002)، ص 278.

مسؤوليات أخلاق، المواطنة في تدعيم السلطة السيادية: حالة الجزائر..... أنيل كريسش
بالمجتمع التي ترتبط أساسا بمسألة عدم القدرة على تحقيق الاستيعاب
الاجتماعي والتكيف مع مخرجات الوعي العام¹.

- المعارضة: وجود المعارضة مهم في صون الحياة السياسية والاجتماعية
وتمثيل القوى الاجتماعية ومشاركتها في صنع القرار. ولكن ضعفها يعتبر من
العوامل التي تؤثر على تعميق روح المواطنة وسبل تدعيمها نتيجة لعوامل كثيرة
منها: الانسداد، واحتكار السلطة، والقمع، والإقصاء، وافتقار المنظومة الحزبية
للفعالية والتأثير الملائم (عقائديا، تنظيميا وقواعديا وديمقراطيا).

- عامل الضغط والتدخل الخارجي: يمثل الأداة الأساسية التي تستخدم
لتحقيق مصالح القوى المهيمنة على المستوى الدولي بحجة الديمقراطية
واحترام حقوق الإنسان، سواء كان ذلك نتيجة لعالمية هذه المفاهيم، أو لبعدها
الإنساني الذي تتمتع به. وهو ما يؤثر على حقوق المواطنة وسبل تنميتها في
ظل تنامي ازدواجية المعايير وغياب الرغبة الحقيقية في الإصلاح على
المستويين الداخلي والخارجي.

- معضلة الفساد والحكم الراشد: الارتباط الوثيق بين الديمقراطية والحكم
الراشد مهم في مواجهة الفساد وبلوغ التنمية المستدامة وتدعيم مبادئ المواطنة
وأبعادها الأساسية، وذلك بناء على تكريس الديمقراطية وترسيخ آلياتها
المختلفة (الرقابة، المساءلة، المحاسبة، المشاركة، الحرية). ويمكن الإشارة هنا

¹ حول دور الدولة الحديثة أنظر / François Vallançon, L'état, le droit et la société
modernes (paris: Armand Colin, 1998), p 77-79

مسؤوليات أخلاق المواطنة في تدعيم السلطة السيادية: حالة الجزائر..... أنيل كريسش
إلى أن الفساد الذي يمثل ظاهرة مركبة ومتنوعة الأبعاد والأطراف والأشكال¹،
يعتبر أخطر أنواعه ذلك الذي يسود العلاقات الاجتماعية والقيم والمعايير
ويصبح جزءاً لا يتجزأ من أنماط الثقافة السائدة. وهو ما سيؤثر بطبيعة الحال
على مستقبل إدارة الحكم ومؤشرات الحكم الجيد التي تحقق التنمية وحقوق
المواطنة الفعلية، حيث تصنف بصفة عامة إلى²:

- حرية الرأي والمحاسبة.
- فعالية الحكومة وتطبيق القانون.
- مكافحة الفساد وعدم الاستقرار.

2- مسؤوليات المواطنة: إسقاط على تجربة الجزائر

أزمة العلاقة بين الدولة والمجتمع في الجزائر بلغت حسب البعض
درجة العداء والعنف المتبادل أو المخطط والمنظم بسبب الممارسات
الاقتصادية والاجتماعية التي عرفت السنوات الأولى من عمر تجربة التعددية
السياسية التي أفرزت مظاهر الإقصاء والتهميش والإحباط وعدم الثقة...³

¹ أحمد صقر عاشور، "مكافحة الفساد في الدول العربية إشكالية البحث والقياس" في:

المنظمة العربية لمكافحة الفساد، المشاريع الدولية لمكافحة الفساد، بيروت: الدار العربية
للعلوم، 2006، ص 60-63.

² دانيال كاوفمان، "الخرافات والحقائق المرتبطة بإدارة الحكم والفساد"، نفس المرجع، ص
157-158.

³ ثناء فؤاد عبد الله، الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات
الوحدة العربية، ص 329-334. وحول المزيد عن أزمة الجزائر راجع على سبيل المثال:

مسؤوليات أخلاق المواطنة في تدعيم السلطة السيادية: حالة الجزائر..... أنبيل كريبش
فضلا عن مشاكل ضعف الأحزاب وفشلها في توجيه الحركات الاجتماعية،
وبروز حركات احتجاجية اجتماعية (عمالية... إلخ) تتميز في مجملها بعدم
التنظيم وضعف التأثير، ومطالب حول قضايا حياتية مختلفة (السكن، الحقرة،
الأجور، الأسعار...)... في مقابل خطاب شعبي مهيم زاد في حالة التعفن
والانسداد القائمة بين الدولة والمجتمع¹. الأمر الذي يثير التساؤل حول

-بومدين بوزيد، "حدود قوة الشارع في التغيير السياسي وسبل تعزيز التحول الديمقراطي
في محاولة فهم تعثر التجربة الديمقراطية في الجزائر"، المجلة العربية للعلوم السياسية، عدد
11، صيف 2006، ص 51-59.

-عبد الحميد مهري، "الأزمة الجزائرية الواقع والآفاق"، المستقبل العربي، عدد 226،
ديسمبر 1997، ص 4-9.

-محمد عبد الباقي الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي (بيروت: م.د.و.ع،
1999)، ص 98-100.

إسماعيل قيرة (وآخرون)، مستقبل الديمقراطية في الجزائر (بيروت: م.د.و.ع، 2002)، ص
178 وما بعدها.

¹ جابي ناصر، الجزائر: الدولة والنخب، الجزائر: منشورات الشهاب، 2008، ص 66-111.
وهنا يمكن الإشارة حسب نتائج سبر الآراء نشرت في جريدة النهار اليومية عدد 08 أبريل
2009 أن الاهتمام بالمشاكل الاجتماعية بين الجزائريين قد أثر على عدم اهتمامهم بالسياسة،
حيث يعتبر الأمن من أهم مطالبهم ثم تأتي بعد ذلك مشاكل: السكن، العمل، الوفاء بالوعود،
رفع الأجور، إلغاء الحواجز البيروقراطية والإدارية... وغيرها. ومعلوم أن هناك مجموعة من
المشاكل تتعلق بالهجرة غير الشرعية، التهريب، تبييض الأموال، المتاجرة بالمخدرات...
بالإضافة إلى تأثيرات الأزمة المالية العالمية التي قد تزيد من خفض أسعار البترول وتراجع
حجم الاستهلاك وركود العديد من القطاعات الاقتصادية في العالم، ومن ثم المزيد من
البطالة. وهو ما سيؤثر على الجزائر التي تعتمد على عائدات البترول والغاز بشكل كبير، علما
أن البطالة والأجور في الجزائر قد عرفت تطورا مستمرا في السنوات الأخيرة (قدّرت نسبة
البطالة في أواخر عام 2008 بحوالي 11 ٪)، ولكن في المقابل لا تزال مرتبة الجزائر في

مسؤوليات أخلاق، المواطنة في تدعيم السلطة السيادية: حالة الجزائر..... أنيل كريسش
المسؤوليات المتبادلة بين الدولة والمواطن وخاصة المتعلقة بالجانب القيمي
والأخلاقي للمواطنة في تدعيم السلطة السيادية للدولة؟

أولاً: الأساس القيمي والأخلاقي للمواطنة: المواطنة مفهوم له علاقة
بمقاومة الاستبداد وفصل الدين عن الدولة (العلمانية) بالإضافة إلى ارتباطه
بالإدارة الجيدة للجماعة السياسية وحماية القوانين والحقوق والحريات الفردية
وقيم ومبادئ المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص وخدمة المصلحة العامة. وهو لا
يقاس بالانتخابات فقط، وإنما أيضاً بالتوجه الإيجابي للأفراد داخل حياة
الجماعة السياسية، حيث ينبغي أن يعكس سلوك المواطنين إرادة المصلحة
العامة من خلال الانصياع والخضوع للقوانين والدفاع عن المبادئ والرموز
المشتركة المؤسسة للجماعة السياسية التي ينتمون إليها.

ولهذا يعتبر القانون مهم لبناء الإنسان والنظام وتحقيق العدالة
والمساواة، كما أن المواطنة هي حاجة أخلاقية وسياسية تستوجب بصورة
أساسية الانفتاح على الآخر والالتزام بالعمل الجماعي، بالإضافة إلى ضرورة
خدمة الوطن، ورفع قيمة الإنسان والتمتع بفضائل الحرية والقيم الإنسانية النبيلة.
وإذا كانت تتأثر بصفة خاصة بالأبنية الدستورية ونظام الانتخاب
ومعطيات الثقافة السائدة وتوجهات الأفراد وسلوكهم إزاء النظام السياسي
القائم، فإن العوامل الثقافية تلعب بصفة خاصة دوراً مهماً في تحديد التوجهات
العامة ونمط السلوك الذي يمكن اتباعه بحسب طبيعة الثقافة ذاتها (تعاونية،
توفيقية، قمعية) ودرجة الثقافة الديمقراطية ومدى قيمتها ضمن أولويات

الفساد مرتفعة حسب مؤشر رصد الفساد لمنظمة الشفافية الدولية (المرتبة 92 عام

2008). وغيرها.

مسؤوليات أخلاق، المواطنة في تدعيم السلطة السيادية: حالة الجزائر..... أنيل كريسش
المواطن، بالإضافة إلى خطوط الانسجام الاقتصادي والاجتماعي ومستوى
الدخل العام.

إن تميز المعايير الأخلاقية والقيمية التي تستند إليها المواطنة بقيم
التسامح والقبول بالتعدد والاختلاف والالتزام بالأساليب السلمية بحل
الخلافا والصراعات، تستدعي بالضرورة وجود ثقافة وبيئة مناسبة لتعزيز
نموها وترسيخها في الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي القائم.

وبغض النظر عن التعاريف المختلفة التي قدمت بشأن الثقافة السياسية،
يمكن القول أن الكثير من الدارسين (غابريل ألموند وسيدني فيربا ولوسيان باي
...) أكدوا على أنها تمثل مختلف الاتجاهات والمعتقدات والمشاعر التي تحكم
علاقة الأفراد بالنظام السياسي القائم، ونسق القيم المتعلقة بالسلطة والحكم
والمعارف السياسية... وغيرها من العوامل التي تساعد على تحقيق التكامل بين
بنى المجتمع، خاصة في المجتمع الديمقراطي الذي لا يمكن إرساؤه إلا في
إطار ثقافة سياسية ديمقراطية تؤمن بالمواطنة وتدعم قيم المساواة والمشاركة
والتسامح والوسطية والتراضي والتوفيق... في مواجهة التحديات المختلفة.

وهذه التوجهات يمكن إستزاحتها من خلال استطلاعات رأي المواطن
في الأحزاب والممارسة الحزبية والانتخابية ومستوى المشاركة بين الرجال
والنساء، والمدن والأرياف... وغيرها. وهو ما يجعل الأساس القيمي والأخلاقي
للمواطنة يتطلب بصورة خاصة وجود بناء مؤسساتي قانوني ورسالة أخلاقية
إنسانية لا بد من تحملها لتعميق روح المواطنة وترجمتها على أرض الواقع.

ثانيا: أدوار المواطنة ومسؤولياتها الأساسية: إن إشباع الحاجات المادية
والمعنوية للمواطنين يتطلب قيام المواطنة بمجموعة من الأدوار: التوجيهية
(فكرا وعملا وسلوكا) والتكيفية (سرعة التكيف مع المتغيرات المختلفة)

مسؤوليات أخلاق: المواطنة في تدعيم السلطة السيادية: حالة الجزائر..... أنبيل كريبش
والتنظيمية (تنظيم المجتمع ومواجهة حالات الشعور بعدم الرضا) وتأثيرية
(نفسية وذهنية).

وهنا يمكن الإشارة إلى أن الكثير من الدراسات تؤكد اليوم على وجود
علاقة طردية بين الحرمان وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي بسبب الارتباط
الوثيق بين قضايا العدالة الاجتماعية وتحسين الأوضاع المعيشية والصحية....،
فحسب ابن خلدون، العرب هم أبعد الأمم عن سياسة الملك (حكم الدولة)
نتيجة سيادة نظام الفرد أو النظام الأبوي أو القيادة الشخصية التي تفرض نفسها
على الآخر. بل وهناك من يصف المواطن العربي بصفات سلبية تتمحور حول
عدم العقلانية والأنانية وشدة الانتقاد للحكام وعدم الثقة في الحكومة بالتوازي
مع التزامه الخضوع والطاعة وعدم القدرة على مواجهة حكومته بمطالبه¹.

وعموما يمكن تصنيف مسؤوليات المواطنة إلى ما يلي:

- مسؤولية إنتاجية تنموية (نهضة وتنمية شاملة ومستدامة).
- مسؤولية دفاعية (الدفاع عن المصلحة العامة).
- مسؤولية ترشيدية (ترشيد عملية اتخاذ القرار والانصياع لإرادة السلطة
القائمة).

ثالثا: دعائم المواطنة ومصادر قوتها: وترتبط واجبات الدولة بصورة أساسية
في توفير الضبط السلطوي الملائم وضمان الرضا الفردي والجماعي وخلق
البيئة الملائمة لتنمية قدرات المواطن وإطلاق طاقاته بدون أي تمييز. مادام أن
"الملوك وجدوا من أجل الشعوب وخدمة الخير العام" كما يقال، على أساس أن
بناء المجتمع الديمقراطي يتطلب بدوره وجود مجتمع تعددي حيوي قادر على

¹ بشير محمد الخضراء، النمط النبوي-الخلافي (بيروت: م. د. و. ع، 2005)، ص 503-504.

مسؤوليات أخلاق، المواطنة في تدعيم السلطة السيادية: حالة الجزائر..... أنيل كريبش
ضبط سلطة الدولة وتحفيز المشاركة السياسية ورفع مستوى الفاعلية السياسية
والمهارة العملية عند المواطنين، فضلا عن ضرورة حماية وتعزيز واجبات
وحقوق المواطنة المختلفة¹.

وتأسيسا على ذلك، تقتضي المواطنة وجود مجموعة من الدعائم الأساسية
لتدعيم السلطة السيادية للدولة منها:

1- ضرورة تفعيل المجتمع المدني للتصدي لانحراف السلطة القائمة
واستعادة ثقة الشعب فيها.

2- المساهمة في البناء الوطني من خلال تعبئة الطاقات والروابط ورعاية
المصالح الجماعية وفتح المجال العام لحرية المشاركة... وغيرها.

3- تنمية الثقافة السياسية لرفع مستوى الأداء السياسي والاجتماعي للأفراد
و ضمان الاستجابة لمتطلباتهم الاجتماعية والاقتصادية.

4- الفعالية اللازمة لتوفير شروط التكيف مع التطورات والتغيرات الجديدة
و ضمان حقوق جميع الأجيال المتعاقبة. ويمكن الإشارة هنا إلى أن معايير
الفاعلية المطلوبة تقتضي بدورها تحقيق تجانس اجتماعي ووجود مجتمع مدني
فاعل، بالإضافة إلى نظام قيمي يركز على مبادئ التحرر والعقلانية والنقد
والإبداع... لترقية العمل الجماعي وتعميق الوعي الاجتماعي والسياسي للأفراد.
خاصة وأن المجتمع المدني في البلدان العربية ما هو حسب البعض إلا تعبير
عن حاجة أكثر منه واقع موجود.

¹ لاري دايموند، "المجتمع والنضال من أجل الديمقراطية" في: الثورة الديمقراطية، ترجمة:
سمية فلو عبود، (بيروت: دار الساقي، 1995)، ص 17-21.

مسؤوليات أخلاق، المواطنة في تدعيم السلطة السيادية: حالة الجزائر..... أنيل كريس

وعليه تبرز أهمية المواطنة المدنية وعوامل إضعافها إلى جانب مصادر قوتها. فمن حيث الأهمية، يلاحظ أن البعد الإنساني والحضاري الذي تتميز به يجعل منها قيمة إنسانية كبرى، فهي مهمة لتعميق الشعور العام بالانتماء والإخلاص والحرص على المصلحة العامة والمال العام وتحقيق التنمية والولاء والوحدة الوطنية والديمقراطية والإصلاح... وأن عوامل إضعافها تركز أساسا على مسائل التهميش وغياب المشاركة وتنامي العصبية والزعامات الضيقة والتفاوت الاجتماعي. بينما تستند مصادر قوتها في تدعيم السلطة السيادية للدولة إلى مجموعة من العناصر أهمها:

- ثقة الشعب وطاعة أولي الأمر.
- توسيع المشاركة العامة وضمن الحقوق والحريات الفردية والعامة.
- الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.
- الوسطية والاعتدال.
- المحاسبة والتضحية وعدم اللجوء إلى العنف أو القوة.

رابعا: الشروط الأخلاقية لدعم حركة المواطنة: هناك شروط عديدة يمكن أن تدعم مسؤولية حركة المواطنة في تدعيم السلطة السيادية للدولة منها:

1- سيادة فكرة الأمن القانوني: يعتبر من أهم المبادئ التي تتطلبها اليوم فكرة دولة القانون إلى جانب طبعاً مبادئ العدالة وأولوية القانون واحترام كرامة الإنسان لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وضمن السير الحسن للمؤسسات وتكريس ثقافة احترام الدولة كأداة مثلى لضمان الولاء لها.

2- دعم الثقافة المدنية: تمثل الأخلاق البعد الإنساني الذي بإمكانه أن يؤهل الإنسان ويجعله قادراً ومنضبطاً مع سلم القيم والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع، حيث ضرورة التحرر من تأثيرات الضغط والإكراه، وجعل

مسؤوليات أخلاق المواطنة في تدعيم السلطة السيادية: حالة الجزائر..... أنيل كريس
المواطنة عملية أخلاقية لها أهميتها في تنظيم مختلف عمليات الإنتاج والتوزيع
والاستهلاك، وكل ما له علاقة بحياة الإنسان بناء على معايير المنفعة وخدمة
الصالح العام، وبعيدا عن كل ما يمكن أن يكون عائقا أمام تشكيل أو تفعيل
المواطنة قانونيا أو سياسيا.

ولعل من أهم الضمانات الواجب تدعيمها في هذا الإطار نذكر: ضرورة
ترسيخ مبدأ الثقة كقيمة أخلاقية بين الدولة والمجتمع أو بين الإنسان والآخر،
وإتقان العمل، والإحسان، والشفافية، وخدمة المصلحة العليا للدولة، إلى جانب
الإحساس بالمسؤولية وخلق التضامن الروحي والعملية بين الأفراد وتكريس قيم
الصرامة والطمأنينة وغيرها من العوامل التي يمكن أن تساهم في تحقيق التنمية
المواطنة، ومن ثم القضاء على مشاكل الرشوة والفساد والمحسوبية وكل ما ينبذ
ثقافة التضحية في سبيل الوطن واحترام الإنسان وكرامته. فالمواطنة لا توجد
بمجرد إقرارها، وإنما لا بد من توفير الآليات المناسبة لضمان ترسيخها وتكييفها
مع التغيرات المختلفة.

3 - تكريس مبادئ العدالة والمساواة لقوله تعالى: (إن الله يأمر بالعدل
والإحسان...) سورة النحل، الآية 90. وقوله تعالى: (...) وإذا حكمتم بين الناس
أن تحكموا بالعدل...) سورة النساء، الآية 58.

4 - الاهتمام بالرأس المال البشري¹ لقوله تعالى: (ولقد كرمنا بني آدم...) سورة الإسراء، الآية 70.

¹ حول حقوق الإنسان في الإسلام راجع/ محمد الغزالي، حقوق الإنسان في تعاليم الإسلام
وإعلان الأمم المتحدة (الجزائر: دار الهناء للطباعة والنشر والتوزيع).

مسؤوليات أخلاق المواطنة في تدعيم السلطة السيادية: حالة الجزائر..... أنيل كريبش
5 - وجوب النهضة الشاملة والمتوازنة (التنمية المستدامة لضمان حقوق الأجيال المتعاقبة).

6 - محاربة الفساد لقوله تعالى: (... ولا تبغ في الأرض فسادا إن الله لا يحب المفسدين) سورة القصص، الآية 77.

7- تغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة باعتبارها المعيار الرئيسي الذي ينبغي أن يحكم حركة الجماعة والأفراد ويدعم مستوى التكامل والانسجام العام.

8- تحكيم العقل والالتزام بقواعد أخلاق الإسلام (الحكمة، لا ضرر ولا ضرار، الشورى...).

الخاتمة:

ومن التحليل السابق، نخلص إلى أن المواطنة قيمة إنسانية عليا، وحاجة سياسية وأخلاقية لا بد من تدعيمها بالإطار المؤسسي/القانوني/القيمي المناسب، تتمحور مسؤولياتها حول مجموعة من الشروط والمبادئ الأخلاقية ذات العلاقة بضرورة تعزيز مبدأ الثقة بين الدولة والمجتمع والانفتاح على الآخر إلى جانب دورها في تعميق روح التضامن الاجتماعي ووحدة الانتماء والمشاعر والمشاركة الحرة والواعية والمسؤولة في تقدم المجتمع وتنميته.

وعموما، لا بد من الإشارة في هذا الإطار إلى أهمية تحقيق التنمية بمعناها الشامل واحترام حقوق الإنسان وحياته الأساسية لتأكيد مبادئ دولة القانون (الشفافية، الفعالية، المساءلة، المساواة، المشاركة، حسن الاستجابة...) وتدعيم قيم الديمقراطية والحرية وثقافة السلم والحوار وترسيخها داخل الوعي

مسؤوليات أخلاق المواطنة في تدعيم السيادة: حالة الجزائر.....أ.نبيل كريسش
الاجتماعي والفردى بهدف تجاوز الأزمات والحفاظ على الاستقرار والتماسك
الاجتماعى.